الاقتتال الداخلي وحرب المواثيق

سوف يظل حكم الاعدام الذي نفّذ في عميل من قباطية، قتل طفلة في البلدة في شباط (فبراير) ١٩٨٨، بسلاح زوّدته به سلطات الاحتلال الاسرائيلية، أول محاولة من جانب الانتفاضة لابراز سلطة «قضائية» ميدانية تمتّعت بتأييد شعبي مفتوح. كما ستبقى تلك الواقعة شاهداً ودليلاً على الموت المبكر لتلك المحاولة. فما أُجري بعدها من محاكمات افتقر، في معظمه، الى الاطار الشعبي المساند والمدقّق، الذي كان يوفّر رأياً عاماً بمثابة رأي المحلّفين في بعض الانظمة القضائية المعروفة.

وبالفعل، فقد اتخذت عمليات العقوبة والردع والقصاص وأشكال محاكمة المتهمين في قضايا مدنية اجتماعية أو باقامة الصلات مع الاحتلال الاسرائيلي، منحى مختلفاً تحكّمت فيه عوامل جديدة في مقدّمها، تباين اجتهادات الفصائل الفلسطينية احياناً، وممارسة كل منها السلطة بصورة انفرادية انتهت الى تسليم هذا الجانب الهام في طرق ضبط الخروقات الاجتماعية وتصويب المسلك الى مجموعات الملثّمين، ممّا أتاح فرصة لخروج الكثير من المحاكمات في مجال انزال العقوبة بالمتعاونين الى حيث أمكن للبعض ان يأخذ سلطة قانون الانتفاضة بيده ويشرف على تطبيقه وفقاً لاجتهادات قد تتدخّل في تقرير مصيرها عوامل جانبية، راقبتها سلطات الاحتلال، وغذّتها بصورة تراكمية ادّت الى اتساع شقة الخلافات الداخلية والاجتهادات المفتقرة الى سند ودعم جماهيريين فاعلين، ممّا قاد، تالياً، الى اتساع ظاهرة استخدام العنف لفضّ النزاعات بين القوى السياسية، ورفع مخاطر اندلاع «حرب اهلية»، وخصوصاً في قطاع غزة الذي يعيش فيه أكثر من ستمئة وخمسين الف فلسطيني وسط ظروف تتميّز بتعقيدات أكبر ممّا هو عليه الوضع في الضفة الفلسطينية، حتى اصبح السؤال التقليدي اليومي يدور عن السقوط المتتالي للاتفاقات بين الفصائل المختلفة والتي لعبت القيادة الموحدة للانتفاضة دوراً كبيراً في التوصل اليها، بل ومعنى استمرار توجيه هذه القيادة النداء بوقف المشاحنات، وضبط التجاوزات الخاطئة، وتنظيم عملية معاقبة المتهمين والمتعاونين، والدعوة الى ضرورة الارتقاء بالعلاقات الوطنية الى مستوى يعيد للانتفاضة طابعها الشعبي الذي ميّز مراحلها الاولى، من دون ان تتحقق نتائج ملموسة على هذا الصعيد، على الرغم من خطورة ما تشهده الارض المحتلة، وخصوصاً في الفترة الاخيرة.

لقد احتلت ظاهرة الاعتداءات المتبادلة بين ناشطي القوى السياسية، على امتداد الشهرين الماضيين، مساحة واسعة من اهتمامات الصحف العربية والاسرائيلية، ومن تقارير الاذاعة الاسرائيلية التي استغلّت الخلافات المستجدة لتأكيد تراجع طابع الانتفاضة، والتبشير بقرب انتهاء فاعليتها في الحياة السياسية اليومية للمواطنين. وأظهرت وقائع الفترة منذ نيسان (ابريل) وحتى حزيران (يونيو) الماضيين، تطوّر الخلافات الداخلية واتساع جبهتها، بحيث لم تنج منها مدن فلسطينية كبرى كانت، باستمرار، مراكز طاقة أساسية لاستمرار دفق الانتفاضة. وكذلك تزايد عمليات اعدام المتهمين بالتعاون الى درجة مقلقة انتجت رأياً عاماً شعبياً ضاغطاً باتجاه تنظيمها ووقف حالات التجاوز وضبط السلكيات الفردية عموماً. وقد توقّفت القيادة الموحّدة، مراراً، أمام هذه التطوّرات، وسعت، بطرق مختلفة، لمعالجة الظواهر السلبية، غير ان اسئلة الشارع الفلسطيني ظلّت من دون اجابة حاسمة، ممّا ادّى الى قيام عملية «زحف» شعبي في قطاع غزة مثّلت محاولة أولى، ولكنها بالغة الاهمية، لوضع الانتفاضة في اطارها السليم.

بلغ التطوّر الجديد ذروته في أوائل أيار (مايو) الماضي، عندما شنّ ناشطون سياسيون حملة، في قطاع غزة، لوضع حدّ لما سمّوه «تجاوزات